ویژهٔ تراجم، کتاب‌شناسی، نسخه‌پژوهی، نقد کتاب

کتاب شیعه

سال اول، شمارهٔ دوم، پاییز و زمستان ۱۳۸۹ ◆ دوفصلنامهٔ تخصصی مؤسسهٔ کتاب‌شناسی شیعه

ISSN: 2228-5679

۲

ابراهیم بن حکم بن ظهیر ◆ جایگاه علمی اجتماعی ابن مخلّد، از اساتید سنّی مذهب شیخ طوسی ◆ حقیقة الإیمان شهید ثانی یا إیضاح البیان زین‌الدین بن محسن عاملی ◆ چگونگی مرجعیت و نشر فتاوی شیخ اعظم انصاری ◆ حاج شیخ جعفر شوشتری ◆ دکتر سید محمد علی شهرستانی ◆ زندگی‌نامه‌های خودنوشت: شیخ حسین واعظ شوشتری، محمد تقی نیرتبریزی، میرزا محمّد حسین نائینی و شیخ محمد غروی سندی از حدود هشتاد سال پیش راجع به تحول در حوزه نجف اشرف ◆ پنج نامه منتشر نشده از استاد فقید دکتر ابوالقاسم گرجی ◆ هبه نامه و وصیت نامه سید دلدار علی ◆ سه اجازه از بزرگان حلّه ◆ اجازه ابن ابی جمهور به سید حسن بن ابراهیم بن یوسف بن ابی شبانه بیست و پنج رساله در موضوع نذر بعد از وفات ◆ نگاهی به الاخبار الدخیله ◆ الأربعین فی إمامة أمیر المؤمنین ◆ آفاق نجف گزارش سفری به ریاض ◆ تصحیح أعیان الشیعة ◆ نامه شیخ آقا بزرگ تهرانی به آیة الله ملا محمد جواد صافی نکته‌ها ◆ آثار نویافته

کتاب پیوست: مُلحق امل الآمل

سال پنجم، شماره اول و دوم
بهار و تابستان ۱۳۹۳

تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة ...[1]

السيد محمد مهدي الموسوي الخرسان

الحمدلله رب العالمين. والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين وآله الطيبين الطاهرين. ورضي الله عن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين

وبعد: إنّ تصحيح المفاهيم الخاطئة في معالجة التراث الموروث المعثوث من المسائل السهلة الممتنعة. فهي معقّدة. ولابدّ لمن أراد الصلاح والإصلاح. أن يكون في فهمه على حدّ قول سيّدنا أبي طالب عليه السلام في قصيدته اللامية العصماء. حيث قال:

جَزَى اللهُ عَنَّا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً ... عُـقُوْبَةَ - شَرٍّ - عَاجِلاً - غَيْرَ - آجِلِ

بِمِيْزَانِ قِسْطٍ لَا يَخِيْسُ شَعِيرَةً ... لَهُ شَاهِدٌ مِنْ نَفْسِهِ غَيْرُ غَافِلِ

والبيت الشاهد هو الثاني. فمن أراد الإصلاح. ليكن في موقفه نَصَفاً مع أصحاب التراث فيما له وعليه. وما أكثر المحاولات الإصلاحية التي فشلت قبل بلوغ الهدف. والتاريخ ملئ بالشواهد. حتّى أدّى ذلك إلى تسرّب اليأس إلى النفوس. فتشرّبت القنوط. وطفح الكيل حين صارت الذات تنمّي الغلوّ والعصبية. فشاعت آثارهما في عموم تراث الثقافة الإسلاميّة. وصار أصحابها شيعاً وأحزاباً. وتقاطرت الألقاب العالية (الخاوية) مع الوافدين من الحكّام ووعّاظ السلاطين. فشاعت كالداء الوبيل. وناطحت الأبراجُ العاجية الدخيلة سماءَ الثقافات

---

١. هذه المقالة عبارة عن حوار علميّ مع سماحة آية الله السيّد محمد مهديّ الموسوي الخرسان (حفظه الله) فكان أن اقتبسنا في حديثه هذه المقالة بمناسبة ألفيّة الشريف المرتضى علم الهدى علم الهدى عليه السلام. وقد قام سماحته بتصحيحه والإضافة عليه. (هيئة التحرير)

٢. سيرة ابن هشام. ج١. ص ٢٧٧. ط مصر. الاستاذة: مصطفى السقا. الأستاذ بكلية الآداب بجامعة القاهرة. وإبراهيم الأبياري مدير ادارة احياء التراث القديم. وعبد الحفيظ شلبي مدير المكتبات الفرعية بدار الكتب المصرية. ط ٢. ١٣٧٥هـ

تعتبر هذه المقالة حواراً علمياً مع سماحة آية الله السيّد محمد مهدي الموسوي الخرسان (حفظه الله) بمناسبة ألفيّة الشريف المرتضى علم الهدى عليه السلام. وقد تعرّض فيه إلى بيان ضرورة تصحيح وتنقيح التراث. وأن لا تتعطل المؤتمرات من بحوث ودراسات تصحيحيّة مفاهيميّة التراث المكتوب. وقد أشاد سماحته بفكر الطائفة. وقدرتها على تراث كلّ من تناول من التعرّض والبحث قديماً الشريف المرتضى وكذا نماذج أخرى من تصحيح التراث.

الأصيلة. فجاز السيل الربى. وجاوز الحزام الطبيين. وسرت العدوى إلى موروثنا. وهو في واقع الحال أسمى من أن يساء فهمه. وإنّما غلب الهوى على البعض. فكانت تراكمات أضحت جزءاً من تفكيره. يعسر عليه تجاوزها بسلام. فتصيّدها الخصم فكانت مادّة للتشهير والتسفيه.

على أنّا لا نقول بعصمة أصحاب الكتب التراثية مهما كانوا وكيف كانوا. فهم بشرٌ غير معصومين - والعصمة لمن عصم الله تعالى - وقد مرّوا بمراحل النشأة. فهم في تجاوز سنّ الصبا والكهولة. أكثر نضجاً - عادة - ممّا كانوا عليه من قبل. ولا فرق بين أصحاب الفرق والمذاهب. (فالكلّ في الهوى سواء) فعلامَ التراشق بالسباب؟

وإذا ورد في تراث بعضهم ما يسئ الظنّ بصحّته. يردّ ذلك البعض الحَجَرَ من مَأتاه. فلا تراث يسلم تماماً من شائبة. وما من كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. غير كتاب الله تعالى. فعلامَ التهريج والتخريج؟

وأولى من هذا كلّه الاعتراف بتسرّب المزيج في الأمر المريج. فلا صحاح صحيحة. ولا جوامع جامعة. والكلّ يؤخذ منه ويترك. وأصحاب الجميع على نيّاتهم. والله سبحانه وتعالى هو المثيب. -

فقد أخرج الخطيب البغدادي. والسيوطي حديثاً مرفوعاً عنه ﷺ قال: «النيّة الصالحة معلّقة بالعرش. فإذا صدق العبد نيّته تحرّك العرش فيغفر له»[٣].

والآن أوّد التنبيه على تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة الثابتة في الأذهان من دون حجة أو برهان. فقد كادت تختفي الأصالة في غيابات الأوهام والظنون. فمثلاً ونحن - كشيعة اثنا عشرية - كالباقين اذا كنا بصدد إقامة ذكرى ألفية لولادة أو وفاة أحد أساطين العلم. تشرق سماء المعرفة عنه بنجوم آثاره. وتغلب العواطف على التمييز بين المضئ منها وبين الخافت.

وتطلّ علينا في هذه الأيّام ذكرى ألفيّة الشريف المرتضى علم الهدى ﷺ. الذي يعدّ من كبار علماء الإمامية. ويتمتّع بمكانة كبيرة بينهم. حيثُ كانت له خدمات جليلة في العلم والدين.

ومن الجدير إحياء ذكراه وذكرى علماء الإمامية الآخرين. تقديراً للجهود الجبّارة التي بذلوها في سبيل إحياء معالم الدين.

ولكن يجبُ في نفس الوقت تنبيه الباحثين والمثقّفين. والذين يحضرون مؤتمر ألفيّة الشريف المرتضى على أنّه ما كان هو - ولا غيره من علماء الإمامية - من المعصومين عن الخطأ. فإنّ المعصومين الذين نؤمن بهم معروفون محدّدون. وهم المعصومون الأربعة عشر ﷺ. لا يزيدون عليهم - وهم الذين قال عنهم جدّهم النبي الأكرم (صلّى الله عليه وعليهم وسلم): «أنا وأهل بيتي مطهّرون من الذنوب» في آخر حديث طويل: أخرجه الفسوي. وهو أقدم مصدر من المصادر الإسلامية التي ذكرت العصمة لأهل البيت ﷺ[٤] - وإنّ كلّ من كان غيرهم فهو مُعرّض للخطأ في ما يقوله أو يكتبه. مهما بلغت منزلته من العلم والمعرفة.

كما يجبُ التنبيه على أنّه لا يوجد عندنا ولا عند غيرنا من سائر الفرق كتابٌ صحيحٌ ومنزّهٌ عن الخطإ غير كتاب الله تعالى مهما احتوى ذلك الكتاب على معارف جليلة وعظيمة. وإنّ كلّ ما يذكره هؤلاء العلماء. وكلّ ما هو موجودٌ في هذه الكتب خاضعٌ للنقد العلمي. وتابع للأدلّة العقلية والنقلية. فإن وافقها آمنّا به وإلّا رفضناه. كائناً من كان قائله. ومهما كان صاحب الكتاب الذي احتوى عليه جليلاً.

٣. تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ٤٤٨؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٣٤٥، رقم ٩٣٣٧.

٤. كتاب المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي المتوفى ٢٧٧ هـ نظر رئاسة ديوان الأوقاف بغداد. تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري. ط الإرشاد بغداد. ١٣٩٤ هـ

فنحن اليوم بحاجةٍ إلى إعادة النظر في تقويم الكتب، سواء في الأصول أم الفروع، والإجابة عن الإشكالات، إجابةً علميةً شافيةً، فإنّ التقنيات الحديثة ما تركت شيئاً لم تتعرّض إليه، وتظهره إلى العلن.

كما يجبُ التصدّي إلى التيّارات الانحرافية والشبهات في الجامعات وغيرها، فإنّ هذه الشبهات أخذت تنهال علينا من كلّ حدب وصوب.

ومن جهةٍ أُخرى ينبغي التصدّي للتيّارات الغالية التي أخذت تظهر بين الشيعة أنفسهم، فنحن في الحقيقة لا ننكر كرامات أهل البيت عليهم السلام، بل بالعكس فإنّ من كرامتهم أن لا نغلو فيهم، فقد قال - أمير المؤمنين عليه السلام: «هلك فيَّ رجلان، مُحبٌّ غالٍ، ومُبغضٌ قالٍ»[5]. فهل نحبّ أن نكون من الهالكين؟!!

ولهذا يجب القيام بنقد تراثنا الذي يحتوي على نوعٍ من الغلو في أهل البيت عليهم السلام، مثل بعض الروايات الواردة في كتاب الخرائج والجرائح، أو مدينة المعاجز، وغيرها.

ونحن نعيش اليوم في وضعٍ مؤسف، فقد صرنا بين مغالٍ ومقصّر، وأهلُ البيت عليهم السلام لا يرضون بذلك، بل يُريدون منّا الاعتدال والوسطية، وأن نكون في النمرقة الوسطى.[6]

وبما أنّه قد أخذت البدع تنتشر بسرعة، فيجب في مثل هذه الحالة على كلّ عالمٍ إظهار علمه، وفقاً للحديث القائل: «إذا ظهرت البدع، فعلى العالِم أن يُظهر علمه، فإن لم يفعل سُلب نور الإيمان»[7].

وعنوان (العالِم) عنوانٌ عامٌّ يشملُ كلَّ مَن يعلم، ولا يخصُّ طائفةً معيّنةً من العلماء.

فقد أخذت بدع كثيرة تظهر إلى العلن، ومنها مثلاً ما لها ارتباط بالقضية الحسينية، فقد شابتها حوالي ثلاثين مسألة زجّت في القضايا الحسينية وهي لا أصل لها، والتي ينبغي تنقية المنابر الحسينية منها.

ومع الأسف فقد صارت القضية الحسينية مورداً للخلاف بيننا، لكثرة التنازع في البقاء للأصلح أو للأقوى، وكلٌّ يدّعي وصلاً بليلى؟! إنّها لمصيبة فوق مصائب يوم الطف، وفي الممارسات باسم (الحسين) ما يغني عن ذكر الشواهد.

ونحن قد اختلفنا فيما بيننا في فترات تاريخية مختلفة عدّة مرّات، فاختلفنا وانقسمنا تارةً إلى أخباريّين وأُصوليّين، وأُخرى إلى التيّار الدستوري (مشروطة) والاستبدادي (مستبدة)، حتّى اختلفنا على تحديد يوم العيد، واليوم نحن نفترق على نهضة الإمام الحسين (صلوات الله وسلامه عليه وعلى آبائه وابنائه الطاهرين)، وفي التشرذم الأحزابي المعاش والمهاترات ما بين أصحابها في مواقع التواصل الاجتماعي ما تكفي ولا تشفي.

ونحن اليوم بأمسّ الحاجة إلى التقريب بين الشيعة أنفسهم، أكثر من التقريب بينهم وبين الفرق الأخرى، كما نحن بحاجةٍ إلى التقريب بين الحوزات الشيعيّة المنتشرة في النجف الأشرف، وقم المقدّسة، ومشهد المقدّسة، وكربلاء المشرّفة، والكاظميّة المقدّسة، وغيرها، فإنّه ما دام الجميع من الشيعة الإماميّة الاثنا عشرية فلا مبرّر للاختلاف على الأمور الثانوية، ولا يكون كعجزنا عن التقريب بين المذاهب الإسلامية التي كانت لها (دار التقريب بين المذاهب الإسلامية) في القاهرة، وقد استبشرت عباقرة الأمة بها، وعلقوا عليها آمالاً جساماً، وساهموا فيها أعمالاً، وأقلاماً، ولكن الأقلام المأجورة المسمومة قضت على نشاطها، فإنّا لله وإنا إليه راجعون.

---

٥. نهج البلاغة، ج ٤، ص ٢٨.

٦. هذه إشارة إلى عدّة أحاديث صدرت عن أهل البيت عليهم السلام، ودعت إلى الوسطية، مثل ما ورد عن الامام الباقر عليه السلام أنّه قال: «يا معشر الشيعة، شيعة آل محمد، كونوا النمرقة الوسطى، يرجع إليكم الغالي، ويلحق بكم التالي» (الكافي، ج ٢، ص ٧٥).

٧. عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ١٠٣.

نظرات عابرة في بعض تراث الشريف المرتضى:

إنّ هذا الشريف العملاق في الفقه، في تحديد أوجه الخلاف والوفاق - فإنّ له الانتصار والمسائل الناصريات - كما جوادُه. إذ يقول في كتابه تنزيه الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، عن ثورة الإمام الحسين عليه السلام:

...ثمّ لحقه الحرّ بن يزيد ومن معه من الرجال الذين أنفذهم ابن زياد، ومنعه من الانصراف، وسامه أن يقدمه على ابن زياد نازلاً على حكمه، فامتنع.

ولمّا رأى أن لا سبيل له إلى العودة، ولا إلى دخول الكوفة، سلك طريق الشام سائراً نحو يزيد بن معاوية، لعلمه عليه السلام بأنّه على ما به أرأفُ به من ابن زياد وأصحابه، فسار عليه السلام حتّى قدم عليه عمر بن سعد في العسكر العظيم، وكان من أمره ما قد كان.

فكيف يقال: إنّه عليه السلام ألقى بيده إلى التهلكة؟ وقد روي أنّه عليه السلام قال لعمر بن سعد: اختاروا منّي إمّا الرجوع إلى المكان الذي أقبلتُ منه، أو أن أضع يدي في يد يزيد.

- فهو ابن عمّي ليرى في رأيه، وإمّا أن تسيروا بي إلى ثغرٍ من ثغور المسلمين، فأكون رجلاً من أهله لي ما لهم، وعليّ ما عليهم ...إلى آخره.[8]

إنّ هذا الكلام مرفوضٌ جملة وتفصيلاً. لأنّه يعني أنّه ما كانت للإمام الحسين عليه السلام رسالة من وراء ثورته، وأنّ جدّه لم يبكِ عليه قبل ولادته وبعدها، وأنّ أخبار الشيعة والسنة في هذا المجال كلّها غير صحيحة. فلو كان الإمام الحسين عليه السلام يريد أن يبايع يزيد، لكان قد بايعه في المدينة، وما كان يتحمّل عناء السفر إلى العراق.

أضف إلى ذلك: إنّ عقبة بن سمعان الذي كان مولى للرباب زوجة الإمام الحسين عليه السلام وقد رافق الحسين عليه السلام في طول الطريق، أنكر أن يكون الحسين عليه السلام أراد أن يبايع يزيد، حيث قال:

صحبتُ الحسين عليه السلام من المدينة إلى مكّة، ومن مكّة إلى العراق، ولم أفارقه حتى قُتل، وسمعتُ جميع مخاطباته الناس إلى يوم مقتله، فوالله ما أعطاهم ما يتذاكر به الناسُ من أنّه يضع يده في يد يزيد، ولا أنّ يسيّروه إلى ثغرٍ من ثغور المسلمين، ولكنّه قال: «دعوني أرجع إلى المكان الذي أقبلتُ منه، أو دعوني أذهب في هذه الأرض العريضة حتّى ننظر إلى ما يصير إليه أمر الناس»، فلم يفعلوا.[9]

فهو عليه السلام كان عالماً بما ينتظره من محتوم القضاء زماناً ومكاناً، كما كان جملة من الصحابة يعلمون ذلك لما سمعوه من جده الأكرم صلى الله عليه وآله، يوم خطبهم، - وفقاً لرواية ابن عباس - فقال: «ألا وإنّ جبرئيل عليه السلام قد أخبرني أنّ أمّتي تقتل ولدي الحسين بأرض كرب وبلاء، ألا فلعنة الله على قاتله وخاذله آخر الدهر».

قال ابن عبّاس رضي الله عنه: ثمّ نزل عن المنبر، ولم يَبْقَ أحدٌ من المهاجرين والأنصار إلّا وتيقّن بأنّ الحسين عليه السلام مقتول.[10]

وفي حديث أبي الضحى عن ابن عبّاس قال: ما كنّا نشكّ - وأهل البيت متوافرون - أنّ الحسين بن علي (رضي الله عنهما) يُقتل بالطف.[11]

وفي حديث عكرمة عن ابن عبّاس قال: كان الحسين عليه السلام في حجر النبي صلى الله عليه وآله فقال جبرئيل عليه السلام: أتحبه؟ فقال: وكيف لا أحبّه وهو ثمرة فؤادي، فقال: إنّ أمّتك ستقتله، ألا أريك موضع قبره؟ فقبض قبضة، فإذا تربة حمراء.[12]

---

٨. تنزيه الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، ص ٢٢٩.

٩. الكامل في التاريخ، ج ٤، ص ٥٣ - ٥٥.

١٠. مقتل الخوارزمي، ج ١، ص ٢٤١.

١١. مستدرك الحاكم، ج ٣، ص ١٢٩؛ مقتل الخوارزمي، ج ١، ص ٢٣٣.

١٢. مجمع الزوائد، ج ٩، ص ١٩٠ - ١٩١.

وفي حديث سعيد بن جبير عن ابن عبّاس قال: أوحى الله تعالى إلى محمّد ﷺ: إنّي قتلتُ بيحيى بن زكريا سبعين ألفاً، وإنّي قاتلٌ بابن ابنتك سبعين ألفاً وسبعين ألفاً.[13]

وإضافةً إلى ما مرّ، فقد جاءه كتابُ أمانٍ من والي مكّة عمرو بن سعيد الأشدق، جاء به عبدُ الله بن جعفر، مع يحيى بن سعيد أخي عمرو، فلحقا بالحسين ؑ، وأرياه كتاب الأمان، لكن الإمام ؑ رفض كلّ ذلك.[14] فكيف يحاول الإمام الحسين ؑ الذهاب إلى يزيد لطلب الأمان!!

ولهذا ينبغي الإجابة على مثل كلام الشريف المرتضى الأخير، والتوضيح للآخرين أنّه لا معصوم عندنا إلّا المعصومون الأربعة عشر ؑ، وأنّ الشريف المرتضى عالِمٌ من العلماء، يُصيب ويُخطئ، فلا مؤاخذة فيما سها فيه رأيه، وقصر عنه علمه.

على أنّ الشريف المرتضى نفسه لم يدّعِ العصمة لنفسه، فقد قال في خاتمة كتابه الذخيرة:

> ونقسم بالله تعالى على مَن تأمّله أن لا يقلّدنا في شيءٍ من مذاهبه أو أدلته، ويُحسن الظن بنا [أي: ولا يُحسن الظن بنا]، فيُلقي النظرَ والتصفحَ والتأمّلَ، تعويلاً على أنّا قد كفيناه ذلك، وأرحناه بما تكلفناه من تعبه ونصبه، بل يَنظر في كل شيءٍ نظرَ المستفتح المبتدئ.[15]

فعلينا أن نؤكّد على هذه النقطة في أذهان الناس والمخاطبين، وهي أنّ الشريف المرتضى وغيره من العلماء وجميع مالهم من كتب، فهم على المحكّ، فنقول: إنّه ليس كلّ ما في الكافي، أو رجال الكشّي، أو بحار الأنوار، أو أعيان الشيعة، أو الذريعة، أو غير ذلك صحيحاً، بل كلّه خاضعٌ للنقد العلميّ، ومعرّضٌ للخطأ والابتعاد عن الصواب، فلا غلو ولا تقصير.

حول تراث الشريف الرضي ؒ:

ومن هنا فلنمر سراعاً حول بعض تراث الشريف الرضي ؒ أيضاً، فنذكر أمثلة أخرى في هذا المجال:

١. إنّ للشريف الرضي كتاب نهج البلاغة، ولا شكّ في نسبته إليه، وأمّا ما اشتهر من أنّه أصحّ كتابٍ بعد القرآن فهو أمرٌ غير صحيح، بل إنّ فيه ما هو الصحيحُ مثل الخطبة الشقشقية، وفيه ما هو منسوب إلى الإمام ؑ، مثل ما جاء فيه: «لله بلاد فلان، فلقد قوّم الأود، وداوى العمد ... إلى آخره»[16]، حيث قيل: إنّ هذا الكلام قاله أمير المؤمنين ؑ في حقّ الخليفة الثاني[17]، وهو ليس كذلك. فعلى الرغم من أهميّة شخصيّة الرضيّ، إلّا أنّه لا يمكن تصديقه في روايته لهذا الكلام، ولا قبول جميع ما ذكره في النهج، فهو ؒ صرّح بمنهجه في مقدّمة نهجه، فلا مؤاخذة على من أنكر نسبة ما ذكره إلى أمير المؤمنين ؑ في إطراء فلان - كما ورد في نسخة النهج من دون تسميته باسمه- ولقد ورد أنّه منسوبٌ إلى بنت أبي خيثمة، نقله عنها المغيرة بن شعبة فقال ؑ: أمَا والله ما قالت بل قولت[18]. وليس الرضي ؒ كأخيه المرتضى ؒ في علمه بالحديث والفقه، وإن فاقه أدباً وشعراً.

٢. وقد ذكر الرضي في كتابه الآخر مجازات الآثار النبوية رواية رؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربّه الأنصاري للأذان في منامه، فقال له النبي ﷺ: «ألقه على بلال، فإنّه أندى منك صوتاً»[19]!. وهذا أيضاً غير مقبول، فإنّ النبي ﷺ كان ينزل عليه الوحي في مثل هذه الأُمور المهمّة، وما كان ينتظر رؤيا أحدٍ لكي يتعلّم منه صيغة الأذان.

---

١٣. مستدرك الحاكم، ج ٣، ص ١٧٨.
١٤. الإرشاد، ج ٢، ص ٦٩.
١٥. الذخيرة، ص ٦٠٧.

١٦. شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٣.
١٧. المصدر السابق.
١٨. راجع: تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٤٨؛ وشرح النهج لابن أبي الحديد، ج ٣، ص ٩٢؛ ط مصر الأولى؛ ومصادر نهج البلاغة وأسانيده، ج ٣، ص ١٧٠، وغيرها.
١٩. مجازات الآثار النبوية، ص ٣٩٣.

وقد ذكرت تشريح الآذان في رسالة حي على خير العمل. وأنّه بتعليم جبرئيل عليه السلام.

نماذج أُخرى من تصحيح التراث:

إنّنا اليوم بحاجة ماسّة إلى تصحيح ما في التراث، ولاغضاضة! فقد ألّف الشيخ المفيد كتاب تصحيح اعتقادات الإماميّة، ونقد فيه أفكار الشيخ الصدوق، ونحن بحاجة إلى مَن يقوّم التراث على وجه الصحّة. كما قام الشيخ المفيد بذلك. فإنّه يوجد في تراثنا ما عليه علامات استفهام متعدّدة. نشير في ما يلي إلى بعضها:

١. فمن أمثلة الأخطاء الموجودة، والتي يجب تصحيحها هو ما جاء في روضة الكافي حيث نقل الكليني رحمه الله هناك رواية فيها دلالة على قبول الإمام زين العابدين عليه السلام الاعتراف بالرقّية ليزيد، عندما جاء إلى المدينة بعد قتل الإمام الحسين عليه السلام !![٢٠]

وهذا خطأٌ عجيبٌ غريب، فإنّه لايمكن تصديقه. لاأنّ هذا الشئ لم يصدر من الإمام المعصوم عليه السلام، بل لانّ يزيد لم يأتِ إلى المدينة بعد استشهاد الإمام الحسين عليه السلام. وإنّما الذي جاء إليها هو مسلم بن عقبة، الذي استباح المدينة، ولم يمس الإمام السجاد عليه السلام بسوء.

فقد أخطأ الكليني في نقله لهذه الرواية، وحاله حال سائر العلماء، وكتابه كسائر الكتب يؤخذ منه ويترك.

والمثير للاستغراب في المقام أنّ صاحب الوسائل رحمه الله عقد باباً مستقلاً باسم: (باب جواز إقرار الحرّ بالرقية مع التقية وإن كان سيّداً)[٢١]، وبنى هذا الباب على هذا الحديث الباطل! إذن يجب التعليق على هذا النوع من الروايات، وبيان خطأ ناقله.

٢. عند مراجعة كتاب رجال الكشّي (اختيار معرفة الرجال)، المنسوب للشيخ الطوسي رحمه الله نجده ينقل رواية في ترجمة ابن أبي نصر البزنطي، تشير إلى أنّ الإمام الرضا عليه السلام أعطاه قرآناً فيه اختلاف مع القرآن المعروف![٢٢]. ولم يعلق عليها بشئ.

وحيث إنّا لا نقول بتحريف القرآن، لذلك يجب أن نحدّد وجهة نظرنا من هذا النوع من الروايات، وأن نصرّح بأنّنا لا نعتقد بصحّتها، وصدورها من المعصوم عليه السلام. ولا يكفي ما جاء في التحرير الطاوسي في حقّ البزنطي: روى عن الرجال اختصاصاً له بأبي الحسن الرضا عليه السلام لم أراعتبارها، لأنّه لم يورد خلافها[٢٣].

٣. ذكر الكشّي في عبارة مشهورة: أنّ العصابة قد أجمعت على تصحيح ما صحّ عن مجموعة من الرواة من أصحاب الأئمّة عليهم السلام ...[٢٤].

لقد نسب الكشي هذا القول إلى العصابة، لكن مَن هم هؤلاء العصابة، وما هي أسماؤهم؟ لا ندري، ولا المنجم يدري، ولا يوجد أحد يدري.

فيجب التعامل مع هذا النوع من التصريحات بحذر، ونقدها نقداً موضوعياً نحو ما ورد في ترجمة سلمان الفارسي - وهي أوّل ترجمة له - أنّ سلمان خطب، فقال في خطبته: «... بأبي صاحب الجفنة والخوان، نكاح النساء، الحسن بن علي عليهما السلام». وقد ذكرتها في آخر أجزاء موسوعة ابن عباس رحمه الله. وبيّنت كذبها وذلك بملاحظة سنة وفاة سلمان، حيث كانت سنة ٣٤ في خلافة عثمان، فمن أين للحسن بن علي عليهما السلام يومئذ جفنة وخوان، وسعة حال ومال، ليكون نكاح النساء[٢٥].

٤. مِن كتبنا التراثية كتاب سليم بن قيس، وعلى الرغم

---

٢٠. الكافي، ج ٨، ص ٢٣٤-٢٣٥؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ١٤، ص ٥٧٢.

٢١. وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ٢٥٣. وراجع جامع الأحاديث، ج ١٤، ص ٥٧٢.

٢٢. اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٨٥٣.

٢٣. التحرير الطاوسي، ص ٤٨.

٢٤. اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٦٧٣.

٢٥. يحسن مراجعة كتاب الصحائح النبوية للدكتور زكي مبارك المصري حيث ذكر ان فرية كثرة الازواج عند الامام الحسن عليه السلام هي فرية اموية فراجع ص ٥٨ وما بعدها.

من أنّ الشيخ المفيد قد وصفه بأنّه كتابٌ غير موثوق. وأنّه قد حصل فيه تخليط وتدليس[٢٦]. لكن هذا لا يعني أن سليماً كان كاذباً في ما ينقله من روايات. وإنّما قد أُضيفت بعض الروايات إلى كتابه فيما بعد.

ومن تلك الروايات، رواية مطوّلة تحدّثت عن خطبةٍ لأمير المؤمنين عليه السلام بالكوفة. وفي نهايتها قال سليم: «وكثرت الشيعة بعد ذلك المجلس من ذلك اليوم وتكلّموا. وقد كانوا أقلّ أهل عسكره».[٢٧]

إنّ هذا الكلام من سليم غير سليم ولا مقبول. فإنّ الشيعة برأينا لم يكثروا في تلك الأيّام. وإنّما - إن حصل ذلك. فهو فيما بعد واقعة الطف.

د. لقد كثر الكلام عن الأُصول الأربعمائة وأهمّيتها. ولكن لا نملك دليلاً على أنّ كلّ هذه الأُصول كان مضبوطاً وصحيحاً. ولقد وصلت إلينا بعض هذه الأُصول. مثل أصل زيد الزرّاد، وزيد النُرسي. وفي الحقيقة لا قيمة لهذين الأصلين. فالنرسي كان مجسّماً. فقد روى: «أنّ الله ينزل يوم عرفة. في أوّل الزوال إلى الأرض على جمل أفرق ... الحديث»[٢٨].

إذن فهذه الكتب لا تنفعنا، ولا يمكن الدفاع بها عن مذهبنا. فلا حاجة لذكرها في الأصول. وفيها غير المعقول ولا المقبول.

٥. قال الشيخ البهائي: «إنّ المحقّقين من علمائنا يعتقدون أنّ ناصر الحقّ صلى الله عليه وآله كان تابعاً في دينه للإمام جعفر الصادق عليه السلام. كما يظهر من تأليفاته».[٢٩]

هذا الكلام مرفوضٌ أيضاً. فمَن هؤلاء المحقّقون؟ وما هي أسماؤهم؟ إنّ كتاب الناصريات للشريف المرتضى بين أيدينا. وهو يحتوي على آراء الناصر. وهو يخالف الفقه الجعفري في مجموعة من فتاويه. فهو يحتوي على فقه الزيدية. وهذا يعني أنّه ما كان موافقاً للمذهب الحقّ. ثمّ نحن بحاجةٍ في مثل هذه المسائل إلى تصريح من كتب الزيدية. وهو غير موجود.

وبناءاً على ما ذكرنا يلزم تصحيح التراث. سواء كتب الرواة. أو غيرها. وحتّى كتب علمائنا. وإبداء الرأي حول المواضيع التي تطرّقوا إليها. وتطرّفوا فيها. والتصريح مرّة أخرى بأنّنا لا نؤمن بعصمة أحدٍ غير المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام. كما لا نؤمن بصحّة جميع ما في أيّ كتابٍ غير كتاب الله تعالى. وما شاع مؤخّراً بشأن الكافي من أنّه عُرض على الإمام الحجّة عجل الله فرجه وأنّه قال عنه: (إنّ هذا كافٍ لشيعتنا)، فإنّه لا أصل له. ولا أثر في مؤلّفات أصحابنا. ولم تأتِ به رواية قط. لا صحيحة ولا ضعيفة. بل صرح المحدّث الإسترآبادي - وهو شيخ الأخباريّين في عصره - بأنّه لا أصل له ولا حقيقة[٣٠].

ومن هنا يجب أن نقوم في كلّ مؤتمرٍ ومناسبةٍ واحتفالٍ يُعقدُ لإحياء ذكرى أحدٍ من العلماء بالتنبيه على هذه النقطة. وهي أنّ هؤلاء العلماء غير معصومين. وأنّهم معرّضون للخطأ كسائر الناس.

ومن الجدير بنا أن نتذكّر هنا العبارة المنسوبة إلى العماد الإصفهاني حولَ تأليف الكتب. حيث قال:

> إنّي رأيتُ أنّه لا يَكتب إنسانٌ كتاباً في يومه. إلّا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن. ولو زيد ذلك لكان يستحسن. ولو قدّم هذا لكان أفضل. ولو ترك هذا لكان أجمل.
>
> وهذا من أعظم العِبر. وهو دليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر.[٣١]

٢٦. تصحيح اعتقادات الامامية، ص ١٣٩.
٢٧. كتاب سليم بن قيس، ص ٢٢٠.
٢٨. الأصول الستة عشر، ص ٢٠٤.
٢٩. تهذيب المقال، ج ٢، ص ١٦٤.
٣٠. خاتمة المستدرك، ج ١، ص ٣٦.
٣١. كتاب الصمت وحفظ اللسان (مقدمة التحقيق)، ص ٢٦.

إذن، فمن الأفضل أن نكتب على غلاف الكتب، أو في بداياتها شيئاً شبيهاً بهذا، وأن نصرّح بأنّنا لا نؤمن بصحّة أيّ كتابٍ غير القرآن، ولا نعتقد بعصمةِ أيّ انسانٍ سوى المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام، ولا نكون كغيرنا في غلوّهم في مصادر تراثهم في الحديث، حتّى قالوا في البخاري وصحيحه: من روى عنه البخاري فقد جاز القنطرة.[٣٢]

وقالوا في مسلم وصحيحه: ما تحت أديم السماء كتاب أصحّ من كتاب مسلم. قاله أبو علي النيسابوري[٣٣].

وقالوا في الترمذي وكتابه: من كان في بيته هذا الكتاب - سنن الترمذي - فكأنّما في بيته نبي يتكلّم[٣٤].

وقالوا في سنن أبي داود: لو أنّ رجلاً لم يكن عنده شئ من كتب العلم إلّا المصحف الذي فيه كلام الله تعالى، ثمّ كتاب أبي داود، لم يحتج معهما الى شئ من العلم البتّة[٣٥].

...إلى غير هذا ممّا لا يستساغ قبوله؛ لكثرة ما في تلك الكتب من مفارقات أتى على ذكرها مِن أساتذة أصحابها ما يغنينا عن الإطناب[٣٦].

إنّ سبب اهتمامنا وتركيزنا على هذه النقطة هو أنّه قد صار كلّ شئ في زماننا مكشوفاً، ولا يمكن أن يخفى على الآخرين شئ في عصر التقنيات الحديثة نحو الشبكة العنكبوتية، والفضائيات، والاتّصالات السريعة، فقد صار هنالك تركيز على مجموعة من الشبهات التي تتطلّب مَن يتصدّى لها، ويجيب عنها.

وينبغي التنويهُ إلى أنّنا لا نقولُ أيضاً بصحّة جميع ما يُنسب إلى الائمّة عليهم السلام، فإنّ هناك الكثير من الروايات والتوقيعات عليها علامات استفهام، وينبغي دراستها بطريقة علميّة دقيقة.

خاتمة حول إجازات الرواية:

كانت إجازة الرواية في السابق ذات أهمية كبيرة، حيث كانت هنالك قراءة ومناولة وسماع وغير ذلك. أمّا في العصور الأخيرة فقد فقدت الإجازة قيمتها، فإنّا لا نرى لها أيّ قيمة حتى قيمة معنوية وتشرّفية؛ لأنّه منذ عهد العلّامة المجلسي إلى يومنا لا توجد لا قراءة، ولا مناولة، ولا سماع، بل صار الكتاب يُطبع بمئات وآلاف النسخ، ويُنشر في الأسواق، وصرنا نأخذ الكتب بالوجادة.

وقد قمتُ في هذا المجال بتأليف رسالةٍ صغيرة لم تطبع إلى الآن، تحمل عنوان: سلوك المَفازة بدون إجازة، وقد تحدّثنا فيها حول مسألة إجازة الحديث، وأنّها أصبحت في هذا الزمان يتداولها البعض للبركة.

وإنّي قد عاصرتُ مجموعة كبيرة من العلماء من شيوخ

---

٣٢. هدى الساري، ج ٢، ص ١٣٤، نقلاً عن أبي الحسن المقدسي. وما أدري هل يسع الباحث أن يهضم رواية البخاري بسنده عن أبي هريرة في روايته عن الشيطان فضل آية الكرسي؟! (راجع ج ٦، من صحيح البخاري، ص ١٨٨، ط الأميرية ١٣١٤، باب فضل البقرة. ويهضم رواية البخاري عن عبدالله - ابن عمر - قال: قام رسول الله صلى الله عليه وآله خطيباً، فأشار نحو مسكن عائشة، فقال: هنا الفتنة ثلاثاً من حيث يطلع قرن الشيطان (راجع صحيح البخاري، ج ٤، ص ٨٢، باب ما جاء في بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله).

٣٣. تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٥٨٩، ط الهند في ترجمة مسلم. وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة مسلم: قلت حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله، بحيث أنّ بعض الناس كان يفضّله على صحيح محمد بن إسماعيل .... ج ٨، ص ١٥١، ط دار الفكر.

٣٤. سنن الترمذي، ج ١، صفحة العنوان بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، نشر المكتبة الإسلامية. وجاء في تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ١٨٨، وتهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٩، ومفتاح السعادة، ج ٢، ص ١١: قال أبو عيسى الترمذي: «صنّفت هذا الكتاب وعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان، فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنّما نبيّ يتكلّم».

٣٥. كتبه محمد محيي الدين عبد الحميد على ظهر كتاب السنن لأبي داود، ونسبه إلى ابن الأعرابي، بتحقيقه، راجع طبعة دار إحياء السنة النبوية. كما ذكر كلمات إطراء لآخرين وختم بقول ابن قيم الجوزية الذي أثنى كثيراً على الكتاب.

٣٦. يقول الأستاذ الدكتور أحمد راسم النفيس في كتابه بيت العنكبوت، ص ١٩: من حقنا أيضاً أن نسأل، وأن نحاول الإجابة عن: كيف ولماذا جرى تقديس هذه الكتب، والمقارنة بينها وبين القرآن الكريم؟!

الإجازة. فلم أطلب منهم إجازة رواية، لأنّي منذ البداية ما كنت شغوفاً بها، بل لم أرَ لها موضوعية. ولا أيّ قيمة علمية. سوى أنّي أخذتُ إجازة من المرحوم شيخ الباحثين الشيخ آقا بزرك الطهراني، حيث رأيته في إحدى السنين، وكان يوم عيد، وكان قد صلّى في جامع الهندي. فقلتُ له مازحاً: (أريد عيديّة منكم). فرجع الى المسجد وأنا معه، وأجازني شفاهاً. ثمّ كتب اجازة من طرقه، وأتبعها بإجازة ثانية من طرق العامّة، وهي ما زالت موجودة عندي، وأنا أعتزُّ بها.

وعندي من غيره أيضاً إجازات روائية أخرى. فقد استجزتُ من الآيات العظماء العلماء الكرام من السادة والأعلام. وهم:

١. السيّد علي البهبهاني.
٢. السيّد الميرزا حسن البجنوردي.
٣. السيّد عبد الأعلى السبزواري.
٤. السيّد محمد الحيدرآبادي.
٥. السيّد علي البهشتي.
٦. السيّد مرتضى الخلخالي.
٧. السيّد محمد صادق بحر العلوم.

وإنّما استجزتُ منهم ليكونوا في زمرة مشايخي الباقين ممّن حضرتُ عندهم، ممّن علّمني القراءة والكتابة إلى آخر من حضرتُ درسه، فيشملهم دعائي وما أشركهم فيه من أعمالي.

ورغم عدم إيماني بقيمة الإجازة الفعلية، لكنّي قد أجزتُ مَن طلب، وألحّ في المطالبة بما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله ربّ العالمين. وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين:

إذا كانت للإجازة موضوعيّة في هذا العصر، فإنّي أروي عن شيخي آقا بزرگ ﵀، عن الشيخ النوري صاحب المستدرك. وفي كتابه الأخير أشار إلى سنده حتّى يصل إلى الشيخ الصدوق.

وقد نقل الشيخ الصدوق بسنده في كتابه عيون أخبار الرضا ﵇ حديثَ كلمة لا إله إلا الله، وحديثَ ولاية علي ﵇.

فأنا أروي بهذه الأسانيد - إن كان لها قيمة في هذا العصر - عن علي ﵇، عن رسول الله ﷺ، عن جبرئيل ﵇، عن ميكائيل ﵇، عن إسرافيل ﵇، عن اللوح، عن القلم، أنّه قال - جلّت قدرته وعظمت آلاؤه -:

«ولايةُ عَلِيّ بنِ أبي طَالبٍ حِصني، فَمَن دَخَلَ حِصني أمِنَ مِن عَذَابي».[٣٧]

اللهمّ اجعلنا من الداخلين في ولاية عليّ أمير المؤمنين ﵇، وأمتنا على ولايته، وفي ولايته، إنك سميع مجيب.

٣٧. عيون أخبار الرضا ﵇، ج١، ص١٤٦.

مصادر البحث:

١. اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، تعليق: السيّد الميرداماد، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام - قم، ١٤٠٤. وتحقيق المصطفوي أيضاً.

٢. الارشاد في معرفة حجج الله على العباد، محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢، ١٤١٤ق-١٩٩٣م.

٣. الأصول الستّة عشر، نخبة من الرواة، تحقيق: ضياء الدين المحمودي، نشر مؤسسة دار الحديث، قم، ١٤٢٣.

٤. تذكرة الحفاظ، للذهبي، ط الهند.

٥. تصحيح اعتقادات الامامية، محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد، تحقيق: حسين دركاهي، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢، ١٤١٤ق-١٩٩٣م.

٦. تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى، دار الأضواء - بيروت، ط ٢، ١٤٠٩-١٩٨٩.

٧. تهذيب التهذيب، لابن حجر، ط الهند.

٨. تهذيب المقال، السيد محمد علي موحّد الأبطحي، الناشر: ابن المؤلف - قم، ط ٢، ١٤١٧.

٩. جامع أحاديث الشيعة، إشراف آية الله السيّد حسين البروجردي، المطبعة العلمية - قم، ١٣٩٩.

١٠. الذخيرة في علم الكلام، علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة، ١٤١١.

١١. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٣٧٨ق-١٩٥٩م.

١٢. عيون أخبار الرضا عليه السلام، محمد بن علي بن الحسين الشيخ الصدوق، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ١٤٠٤- ١٩٨٤. وط الحيدرية بتقديمي.

١٣. كتاب سليم بن قيس، سليم بن قيس الهلالي، تحقيق: محمد باقر الأنصاري، منشورات دليل ما.

١٤. كتاب الصمت وحفظ اللسان، عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد أحمد عاشور، الناشر: دار الاعتصام - القاهرة، ط ١، ١٤١٠.

١٥. الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي، صحّحه وقابله: الشيخ نجم الدين الآملي، منشورات: المكتبة الاسلامية - طهران، ١٣٨٨.

١٦. الكامل في التاريخ، عزّ الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم، المعروف بابن الأثير، الناشر: دار صادر للطباعة والنشر - دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٥- ١٩٦٥.

١٧. المجازات النبوية، محمد بن الحسين الموسوي الشريف الرضي، تحقيق، طه محمد الزيني، الناشر: مكتبة بصيرتي - قم.

١٨. نهج البلاغة، محمد بن الحسين الموسوي الشريف الرضي، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم، ١٤١٢.

١٩. وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث - قم، ط ٢، ١٤١٤ق.